العمال المياومون ينتظرون رواتبهم

قرار وزارة المالية يبقي مؤسسة المياه بحالة العجز في السويداء

| السويداء- عبير صيموعة

أدى قرار وزارة المالية بعدم تخصيص الموازنة الاستثمارية لمؤسسة المياه بأي مبالغ مالية إلى إبقاء 983 عاملاً من عمال المؤسسة المياومين في مهب الريح وفي حالة تأرجح بين إمكانية التشغيل أو عدمه لعدم القدرة على تأمين رواتبهم.

وأشار مدير شؤون التنمية الإدارية في مؤسسة مياه السويداء ناظم زريفة لـ«الوطن» أن عدم تخصيص وزارة المالية لأي مبلغ على الموازنة الاستثمارية لتنفيذ مشاريع المؤسسة وتأمين رواتب العمال المياومين أبقى المؤسسة في حالة من العجز عن تأمين كتلة الرواتب المخصصة لهم الأمر الذي سينعكس سلباً على جميع مفاصل العمل خاصة أن العمال المياومين والبالغ عددهم 983 هم عمال موزعون على الآبار على ساحة المحافظة كاملة للحراسة والتشغيل، إضافة إلى عمال حراسة وتشغيل المحطات وعمال توزيع المياه على الشبكات وعمال الورش الفنية.

وأكد أنه جرى إعداد مذكرة لرئاسة مجلس الوزراء وهي الثالثة لحل مشكلة العمال المياومين حتى وإن كان بتشغيلهم على الموازنة الجارية نظراً لحاجة المؤسسة لهم مع الإشارة إلى ورود توجيه شفهي وليس خطياً من وزارة المالية بتحويل رواتب 500 عامل من هؤلاء العمال على الموازنة الجارية.

وبين أن المؤسسة ومع عدد الآبار والمضخات والشبكات وعمال الورش الفنية لا يمكن الاستغناء عن عامل واحد الأمر الذي يتطلب قراراً من رئاسة مجلس الوزراء لتأمين كامل كتلة الرواتب لجميع العمال من دون توقيف أي عامل من العمال المياومين خاصة مع ما يعانيه هؤلاء العمال من مخاطر ومشاق عمل لا تتوازى أبداً مع الحد الأدنى لرواتب العقود المؤقتة.

بدوره رئيس اتحاد عمال السويداء هاني أيوب أوضح لـ«الوطن» أن عدم تخصيص كتلة مالية للعمال المياومين على الموازنة الاستثمارية حسب قرار وزارة المالية سيفرض وضعاً كارثياً على عمل مؤسسة المياه جراء حاجتها الضرورية لتعيين العمال لتغطية العمل على الآبار والمضخات وشبكات توزيع المياه علماً أن المؤسسة بحاجة إلى عمال مثبتين وليس مؤقتين لضرورة العمل وخاصة لزوم تشغيل الآبار.

وأكد مطالبة اتحاد العمال المستمرة لرئاسة الحكومة بضرورة تثبيت العمال المؤقتين لعدم وجود أي تكلفة إضافية لأن كتلة رواتبهم مدفوعة مسبقاً ويجب تثبيتهم نتيجة تدريبهم وتمرسهم في العمل وخاصة الأفران وعمال الآبار وعمال الإنتاج في المعامل «الأحذية- السجاد- التقطير» والمصالح العقارية نظراً للحاجة الماسة لهم كعمال فنيين متدربين، موضحاً أن العامل المؤقت لا يشعر بالاستقرار النفسي ضمن عمله، كما أنه محروم من كل المزايا الوظيفية التي يتمتع بها العامل المثبت وأهمها التعويضات.

وأشار إلى ضرورة الحفاظ على العمال المياومين العاملين على آبار المياه بالحراسة والتشغيل والسعي إلى إبرام عقود سنوية وليست شهرية وتثبيتهم نظراً للمخاطر الكبير التي يتعرضون لها، وخاصة أن أعمال السرقات والتعديات على كابلات الآبار وتجهيزاتها أدت إلى استشهاد أكثر من عامل على ساحة المحافظة وأخرها منذ يومين حيث قتل أحد الحراس العاملين ضمن تجمع آبار خازمة.

تجار حماة يتحاورون حول قانون الشركات رقم 29

أمين سر غرفة التجارة: حل وتصفية الشركات بشكل رضائي عبر محكمين دوليين أو محليين متفق عليهم

| حماة - محمد أحمد خبازي

بهدف تطوير قانون الشركات رقم 29 الصادر في العام 2011، أكد تجار حماة وممثلون للجهات الرسمية وغرف التجارة والزراعة والصناعة والنقابات، بجلستهم الأولى ضرورة تطوير هذا القانون، باقتراح آليات مناسبة تضمن تعديله بما يواكب التغيرات الاقتصادية في البلاد، ويسهم بتحسين العمل الاقتصادي للشركات العاملة بحماة خصوصاً وفي البلد عموماً.

وبيّن مدير التجارة الداخلية رياض زيود لـ«الوطن»، أنه تم تخصيص 4 جلسات حوارية متتالية لهذا القانون المتضمن227 مادة، الذي يحدد آلية عمل الشركات وفق نظام الشركات التضامنية والتوصية والمحاصصة والمحدودة المسؤولية والمساهمة المغفلة والقابضة والخارجية، لأن مواده كثيرة، وذلك لإتاحة الفرصة للجهات المعنية كي تدرسه بشكل واف، للخروج بالمقترحات التي تسهم في إيجاد آلية تطويرية للقانون.

واقترح أمين سر غرفة التجارة ظافر الكوكو، حل وتصفية الشركات بشكل رضائي عبر محكمين دوليين أو محليين متفق عليهم من جميع الشركاء، وأن يكون قرارهم قطعياً وملزماً لجميع الشركاء، من دون اللجوء إلى القضاء.

كما اقترح تعديلاً في الفقرة 7 من المادة رقم 18 بإعطاء مهلة زمنية لا تقل عن عام في حال نقص عدد الشركاء عن الحد الأدنى المحدد قانوناً، أو في حالات الإبقاء على شريك وحيد في الشركة حتى تصحيح وضع الشركة إدارياً.

ومن جانبه رأى عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة الداخلية رائد سلوم، أن مناقشة القانون بتفاصيله من الأطراف المعنية في المحافظة، سيسهم في فهم عميق لمواد القانون، وفي الخروج بمقترحات مثمرة وبناءة، ستكون قادرة على تطوير هذا القانون الهام في تنظيم عمل الشركات ومنحها المزيد من الدعم والتحديد لنظام العمل بما يسهم في تطويرها وإعادة هيكلتها.

واقترح عبد الكريم الحبال إدراج نظام شركات التوصية بالأسهم إلى نظام 5 شركات، التي يشرف عليها القانون 29 ويحدد نظام عملها لتفعيل الحركة التجارية في الوطن، وتوضيح الفقرة 3 من المادة 9 وزيادة المدة الزمنية الممنوحة للشركات في عقد التأسيس وزيادة المهلة أكثر من سنتين.

ولفت مستشار غرفة التجارة موسى النعسان، إلى أنه من الضروري الحفاظ على الفقرة 4 من المادة رقم 9، بأحقية أمين السجل التجاري شطب تسجيل الشركة من دون اللجوء إلى القضاء، لأن العلاقات تجارية تحكمها الإجراءات الإدارية ولا تحتاج إلى فصل بالقضاء.

من جانبه ذكر ممثل نقابة المحامين مسعف بغدادي، أن بعض مواد القانون تحتاج إلى إعادة صياغة بشكل أدق، مقترحاً إيجاد محكمة تجارية مختصة لفصل النزاعات الناشئة بين الشركات، بدلاً من محكمة الاستئناف المدني، كما اقترح تعديل الفقرة 5 من المادة 15 بأن يكون تحكيم النزاعات بين الشركات محلياً وليس دولياً.

> مقترحات إيجاد محكمة تجارية مختصة لفصل النزاعات الناشئة بين الشركات

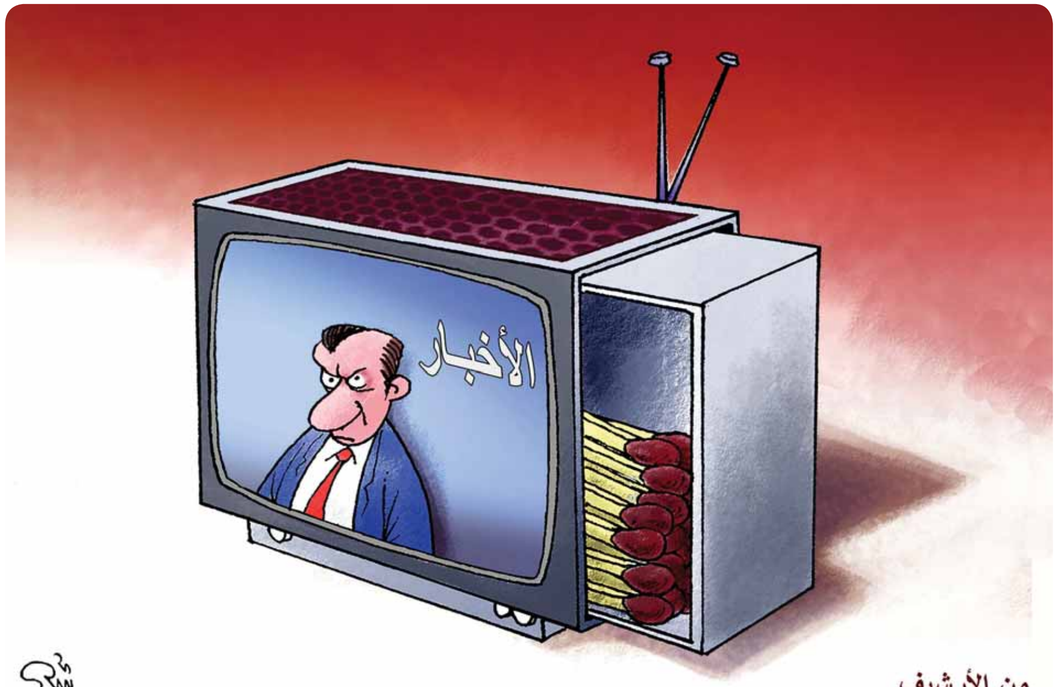

زراعة القنيطرة تضع خطتها الزراعية للعام القادم

٥ آلاف هكتار المساحة المخططة لزراعة القمح والإنتاج المتوقع ٨٢٥٠ طناً

| القنيطرة - خالد خالد

عرض مدير زراعة القنيطرة رفعت موسى واقع الخطة الزراعية للعام القادم، حيث قدرت مساحة المحاصيل المروية بـ4542 ومساحة البعل بـ11150 هكتاراً.

وبيّن موسى أن المساحة المخططة لزراعة القمح المروي 1300 هكتار والإنتاج المتوقع 4550 طناً، أما إجمالي مساحة البقوليات الغذائية فهو 164 هكتاراً والإنتاج المتوقع 283 طناً، ومساحة الفول الحب 150 هكتاراً والمتوقع إنتاجه 255 طناً، والبازلاء 14 هكتاراً والإنتاج المتوقع 28 طناً، والمحاصيل العلفية «بقولية ورعوية» 427 هكتاراً، وإجمالي خضار شتوية 136 هكتاراً وخضار شتوية مخلفة 124 هكتاراً.

وأشار مدير الزراعة إلى المحاصيل والخضار الصيفية المروية ومنها التبغ والمساحة المخططة 100 هكتار والإنتاج المتوقع 230 طناً، والذرة الصفراء 103 هكتارات والمتوقع إنتاجه 567 طناً، وإجمالي المحاصيل الزيتية «السمسم» 484 هكتاراً والإنتاج المتوقع 387 طناً، والبندورة 246 هكتاراً والإنتاج المتوقع 15374 طناً، أما مساحة المحاصيل والخضار التكثيفية فالمخطط 374 هكتاراً.

وحول إجمالي دورة المحاصيل البعل بيّن مدير الزراعة أن المساحة المخططة لزراعة القمح البعل هي 3700 هكتار والإنتاج المتوقع 3700 طن، والشعير 2800 هكتار والمتوقع إنتاجه 2240 طناً، أما المخطط لإجمالي البقوليات الغذائية «حمص، فول، بازلاء، عدس» 1500 هكتار والإنتاج المتوقع 1029 طناً.

وكشف موسى عن تأخر هطل الأمطار هذا الموسم الأمر الذي يؤدي إلى تأخير تنفيذ الخطة الزراعية وخاصة زراعة المحاصيل البعلية، منوهاً إلى أن كميات الأمطار الهاطلة حتى تاريخه في منطقة القنيطرة 22،5 مم والمقابل في الموسم الماضي 109،5 مم، وفي حضر بريف المحافظة الشمالي 42،5 مم والمقابل بالموسم الماضي 116،1 مم، وفي نبع الصخر بريف المحافظة الأوسط 16 مم وما يقابله الموسم السابق 60 مم، وفي صيدا بريف المحافظة الجنوبي بلغت كمية الهطلات المطرية 23،5 مم والمقابل بالموسم الماضي 71،5 مم.

وكان محافظ القنيطرة طوني حنا قد ترأس اجتماعاً للجنة الزراعية بالقنيطرة «ومن دون دعوة الإعلام» لمناقشة الخطة الإنتاجية المقترحة للموسم «2024-2025» وواقع المحاصيل الاستراتيجية في المحافظة وأهم الاحتياجات والصعوبات والحلول التي تعترض عمل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، مطالباً بأن تلامس الخطة الواقع واستثمار المساحة القابلة للزراعة بالشكل المناسب حسب الخطة الزراعية وسبل زيادة المساحات المزروعة وتأمين البذار والأسمدة ومياه الري والمحروقات التي تكفل الحصول على ناتج كاف.

ولفت حنا إلى أن التنظيم هو أساس كل عمل والمطلوب دقة المعلومات الإحصائية للمحاصيل الزراعية وتقسيم المحافظة إلى قطاعات وتحديد نوع المحاصيل الزراعية التي تناسب كل قطاع وزراعة محاصيل جديدة «كالسمسم والكمون واليانسون والثوم والبصل».